



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2010 - العدد: 13

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 10 شعبان 1431
الموافق 22 جويلية 2010

فهرس

محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة ص 03

■ إختتام الدورة الربيعية العادية لسنة 2010.

محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 10 شعبان 1431
الموافق 22 جويلية 2010

مرحبا بكم، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد الوزير الأول، السيد نائب الوزير الأول،
مرحباً بكم أيتها السيدات أيها السادة أعضاء
الحكومة، السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي
الوطني لهم منا كامل الترحيب.

الترحيب موصول للسيد رئيس المحكمة العليا
والسيدة رئيسة مجلس الدولة، ولن أنسى في هذا
المقام السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام
الذين باستمرار تعودوا على مرافقة أشغالنا.

المناسبة هي كما يعرف الجميع مناسبة اختتام
أشغال الدورة الربيعية العادية؛ وفيها جرت العادة
أن نستعرض أمامكم محصلة أداءات الهيئة والتعليق
على أهم نشاطاتها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في باب العمل التشريعي، المناسبة تفرض علينا
العودة للحديث عن أهم النصوص التي صادق عليها
مجلسنا خلال الفترة.

نصوص مع تواضع عددها، فإنها تأتي لتعزيز
منظومة بلادنا القانونية وفي مجالات جد حساسة،
وهكذا فقد جاء القانون المتعلق بالخبير المحاسب
ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ليفعل
الوظيفة المحاسبية التي ما فتئ دورها يزداد.

وإلى جانب هذا القانون صادق مجلسنا على
القانون المتعلق بالمنافسة والقواعد المطبقة على
الممارسات التجارية، الذي يأتي بدوره لتعزيز
سلطة الدولة في مجال محاربة الاحتكار ومراقبة
النوعية والتصدي للغش والمنافسة غير المشروعة،
ويحدد - بالوقت ذاته - كيفية معاقبة مرتكبيها.

وفي الاتجاه ذاته، يصب القانون المتعلق
بالممارسات التجارية، والقانون الخاص بالمنافسة
الرامي إلى ضبط السوق الوطنية والتحكم في آليات
تنظيمه وهو بهذه الصفة يندرج أيضا ضمن توجه
الدولة الرامي إلى المحافظة على القدرة الشرائية

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيد نائب الوزير الأول؛
- السيد وزير الدولة، الممثل الشخصي لرئيس
الجمهورية؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي
الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة العشرين مساء

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

المناسبة تقتضي أن نلقي بعض الكلمات:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السيد نائب الوزير الأول،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،

السيدة رئيسة مجلس الدولة،

أسرة الصحافة والإعلام،

السيدات والسادة الضيوف،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

للمواطن ودرء فوضى السوق.

إن صدور هذين القانونين في هذه الفترة بالذات والشعب الجزائري يستعد لاستقبال شهر رمضان المعظم لهو تزامن يأتي في وقته كونه سيساعد المصالح المختصة في الحكومة على محاربة المظاهر الشاذة والسلوكات المنافية للقانون وللدین والأخلاق خاصة تلك المتعلقة بالغش وارتفاع الأسعار الفاحش خلال هذا الشهر الفضيل.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ونحن نجرد عناوين النصوص التي صادق عليها مجلسنا خلال الدورة لن ننسى ذكر القانون البحري الذي وإن هو جاء بعدد محدود من المواد إلا أن الإتيان بهذه المواد ضمن هذا التعديل القانوني من شأنه المساهمة في معالجة مواضيع جد هامة خاصة تلك المتعلقة بقواعد حجز السفن وبكل ما يتبعها من تداعيات مالية كبيرة تؤثر سلباً على الخزينة العامة للدولة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

من ضمن كافة النصوص التي صوتنا عليها أثناء هذه الدورة يبقى القانون المتعلق بتحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأماك الخاصة للدولة، هو الأكثر بروزاً والأكثر أهمية كون القانون يأتي - بعد طول انتظار - ليتكفل بتنظيم هذا الصنف من أصناف الأراضي الفلاحية، كونه يحدد كيفية حيازتها والاستفادة من مردودها، ويضبط بالوقت ذاته طريقة تسييرها ومعالجة المعضلات الخاصة بمستقبل المستفيدين منها، ولعل أحد أهم الأحكام التي جاء بها هذا القانون هو أنه حمى الأرض من الممارسات الرامية إلى تحويلها عن وظيفتها الفلاحية. وهكذا فإنكم ولا شك، زميلاتي زملائي، تلاحظون بأن القانونين المتعلقين بتهيئة الإقليم واستغلال الأراضي الفلاحية جاء في الواقع لتجسيد الاستقرار القانوني للعقار، لأن غاية الدولة تبقى في النهاية التحكم في الآليات الأساسية لسير الاقتصاد وتجاوز العراقيل المثبطة لعزيمة الفلاحين في الإنتاج.

ما يمكن قوله في الخلاصة هو أن كافة النصوص التي صادق عليها البرلمان خلال هذه الدورة جاءت

لمرافقة جهود الدولة الرامية إلى تحقيق التنمية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ليس من باب تبرير تواضع حصيلة عمل الدورة التشريعي، وإنما الواجب يحتم علينا التذكير بالظروف والتطورات التي عرفتتها البلاد خلال الفترة ليس بالنسبة للبرلمان وإنما خاصة بالنسبة للهيئة التنفيذية، حيث عمل البرلمان بالواقع مع حكومتين وليس مع حكومة واحدة، وإن هذه الظروف والتطورات هي التي بررت بالواقع تأخر وصول مشاريع النصوص القانونية وتواضع عددها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لا يمكننا أن ننهي الحديث عن الجانب التشريعي دون التوقف عند مصادقة مجلسنا على اللائحة الخاصة بالقانون الأساسي لموظفي وإطارات البرلمان الذي انتظره عمالنا وإطارات هيئتنا من مدة.

إننا بالمناسبة نود أن نبارك لهم هذا المكسب وندعوهم بنفس الوقت إلى بذل مزيد من الجهد لصالح الهيئة التي هم أبناؤها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

للبرلمان كما تعلمون - إلى جانب مهمة التشريع - مهام أخرى تأتي في مقدمتها المهمة الرقابية وضمن هذه الصلاحية نقول إن مجلس الأمة - خلال الدورة - عقد جلسات عديدة خصصها لطرح الأسئلة الشفوية. وفي إطار نفس الدور والمهمة قام أعضاء مجلس الأمة بتوجيه العديد من الأسئلة الكتابية وتلقوا الردود المناسبة عنها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وأنا أتطرق لموضوع جلسات الأسئلة الشفوية، بودي انتهاز الفرصة المتاحة أمامي لكي أزيل اللبس القائم حول الموضوع، وفيه أذكر ببعض الحقائق مفادها:

- أن الأسئلة الشفوية في التنظيم القانوني البرلماني الجزائري هي أداة هامة في مجال ممارسة البرلمان لمهمته الرقابية على عمل الحكومة.

- وأن حق عضو البرلمان وواجب عضو الحكومة في طرح السؤال الشفوي والرد عليه هما أمران

عاشها المجلس بكل ما ترتب عنها من أداء إيجابي أو أقل إيجابية، وفيها فإن المنطق يقول بضرورة ضبط قواعد هذه الآلية.

وفي نفس الاتجاه فإننا نتطلع مستقبلاً إلى إصدار قرارات أخرى تتولى تنظيم مجال الخرجات الميدانية وأخرى تحدد كيفية تقوية الأداء في مجال النشاط الخارجي وأيضا ترقية الثقافة البرلمانية، وصولاً إلى تفعيل الأداء البرلماني وتقوية نشاطات مجلس الأمة في مختلف أوجهها.

أيتها السيدات، أيها السادة، إلى جانب جلسات الأسئلة الشفوية والكتابية نظم مجلس الأمة كعادته خرجات ميدانية للوقوف على واقع التنمية ببعض ولايات الوطن، مثل الزيارة الاستطلاعية التي قامت بها لجنة التربية والتعليم إلى ولاية الشلف، وتلك التي قامت بها لجنة التجهيز إلى ولاية الأغواط.

وإني، زميلاتي زملائي، لأجد السانحة مواتية لكي أنوه بتجاوب الحكومة وبتعاونها مع هيئتنا، دون أن أنسى في تنويهي هذا السلطات المحلية، التي وفرت باستمرار كافة التسهيلات لإنجاح هذه المهام.

من جهة أخرى، حَقَلت الدورة بنشاطات أخرى اعتاد مجلس الأمة تنظيمها، لاسيما تلك المتعلقة بتعميق أسس الثقافة البرلمانية كالمحاضرات والندوات والأيام الدراسية التي احتضنها مجلسنا خلال الفترة.

وبهذا العنوان، نظم مجلس الأمة ندوتين؛ الأولى نظمت بمشاركة الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، وخصصت لموضوع المرأة في الإعلام.

بينما تناولت الثانية موضوعاً يعتبر من مواضيع الساعة، ويتعلق الأمر بالإدارة الإلكترونية.

أيتها السيدات، أيها السادة، خلال الدورة قام أعضاء مجلس الأمة بعدد هام من النشاطات البرلمانية على المستوى الخارجي، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، حيث شاركت وفود عديدة من مجلس الأمة بحيوية

يكرسهما القانون (الدستور والقانون الناظم للعلاقات والنظام الداخلي لغرفتي البرلمان).

– إن طرح الأسئلة الشفوية من طرف أعضاء البرلمان هي في جوهرها عملية تهدف إلى مرافقة عمل الحكومة في تنفيذ برامجها، وهي في الوقت ذاته فرصة لنقل انشغالات المواطنين، وحتى المسؤولين المحليين إلى الهيئات التنفيذية المركزية.

كما أن جلسات الأسئلة الشفوية في غرفتي البرلمان في منظور القانون هي باستمرار منبر يضعه هذا الأخير تحت تصرف أعضاء الحكومة لتنوير المواطن وتعريفه بحقيقة الأمور.

– في إطار تأديته لدوره أبدى مجلس الأمة في مجال البرمجة دائماً تفهمه للوضعيات الخاصة والحالات الاستثنائية التي كانت تطرأ وتحول دون حضور مسؤول هذا القطاع أو ذاك إلى الهيئة، لكن هذا الفهم وهذا التفهم يجب ألا يصبح في نظر البعض بأنه الأصل وأن المجيء إلى البرلمان هو الاستثناء.

إذا كنا، زميلاتي زملائي، سيداتي سادتي، أتينا بهذه الملاحظات فإنما أتينا بها من باب تذكير بعضنا البعض برلماناً وحكومة بما كرسناه من أحكام قانونية الواجب يقتضينا العمل على احترامها والعمل بها.

أيتها السيدات، أيها السادة، في موضوع الأسئلة الشفوية دائماً وكما سبق لنا أن ذكرنا، يجدر بنا القول إن مكتب مجلس الأمة في نطاق الصلاحيات المخولة له أصدر قرارين:

– واحد خصه لتدقيق الكيفيات التي بواسطتها يتم تفعيل وتنظيم مجال طرح الأسئلة الشفوية والكتابية وتنظيم الجلسات الخاصة بالأولى.

– وخلال هذه الدورة أيضاً أصدر مكتب مجلس الأمة قراراً آخر خصه لتدقيق ظروف العمل الخاصة بتنظيم جلسات الاستماع التي تنظمها لجان المجلس المختلفة مع أعضاء الحكومة في قضايا معينة.

ليس خافياً عليكم، زميلاتي زملائي، أن هذه القرارات تأتي بالواقع كخلاصة للتجربة التي

ننظر إلى المستقبل بكثير من التفاؤل خاصة ونحن نرى يوماً ما يتحقق من إنجازات في مختلف الميادين، بعضها ينطلق والبعض الآخر يُسلم جاهزاً، وإن ما يطمئن في هذه الخطة هو غلافها المالي الذي فاق كل التوقعات، ومصادر تمويله التي تأتي هذه المرة من خزينة الدولة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على صحة وسداد الخيارات التي تختارها الجزائر في مجال اختيار الأهداف وانتهاج أساليب العمل الموصلة إلى تحقيقها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

كانت الدورة الربيعية هذه دورة الذكرى 48 لعيد الاستقلال والشباب وإننا وبهذه المناسبة نود، زميلاتي زملائي، أن نجدد لكم تهانينا الصادقة وإلى الجزائر كامل التقدم والازدهار.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ونحن نستعد لاستقبال شهر رمضان المعظم، الشهر الفضيل الذي بعد أسابيع قليلة سيحل علينا بودي أن أتوجه إليكم، ومن خلالكم، إلى كافة المواطنين والمواطنات، بأحر التهاني وأطيب التمنيات، داعياً المولى العلي القدير أن يعيد هذه المناسبة على أمتنا الجزائرية بالخير واليمن والبركات وبمزيد من التقدم والرفق والازدهار في كنف السلم، الأمن والاستقرار.

شكراً لكم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

مراسيم الاختتام:

– تلاوة سورة الفاتحة؛

– عزف النشيد الوطني.

(تصفيق)

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة (118) من الدستور والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419 الموافق 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات

في اجتماعات إقليمية ودولية هامة. ودائماً في إطار النشاط الخارجي، احتضنت الجزائر خلال الفترة فعاليات الدورة السابعة لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.

ولقد كان هذا الاجتماع مناسبة مواتية مكنت البرلمان الجزائري من تأكيد تمسك الجزائر بالبناء المغربي، وحرصها على تحقيق الأهداف المكرسة في قوانينه الأساسية.

لقد كان هذا الاجتماع فرصة عبر فيها كل واحد عن وجهة نظره بكل صراحة وموضوعية، في إطار نقاش أخوي مسؤول، أكد فيه المشاركون على تبني مقاربة عقلانية في التعامل مع القضايا التي تخص شعوب المنطقة.

وبفضل التعاون والتنسيق ما بين غرفتي البرلمان وبقية مؤسسات الدولة الأخرى كانت الدورة حقاً ناجحة وبكل المقاييس.

نجاح أكدت عليه مختلف الوفود التي شاركت في الدورة، فشكراً لكل من ساهم في تحقيق هذه النتيجة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تخللت فترة انعقاد الدورة عملية تغيير جزئي على مستوى الهيئة التنفيذية، كما أسلفنا الذكر، وقد أفضى هذا التغيير إلى تجديد الثقة في بعض أعضاء الطاقم الحكومي ودعوة آخرين منهم لمهام أخرى، في حين تم تشريف البعض الآخر بتعيينهم أعضاء في الحكومة لأول مرة. لكل هؤلاء وباسم أعضاء مجلس الأمة أجدد التهنية وأتمنى التوفيق والنجاح لهم في مهامهم.

وإنها لمناسبة أغتنمها لأؤكد للسيد الوزير الأول حرص مجلس الأمة على مواصلة التعاون مع الحكومة من أجل تحقيق الأهداف والغايات التي كرسها برنامج السيد رئيس الجمهورية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وبالمناسبة نود أن نسجل بارتياح مصادقة الحكومة على خطة التنمية الخماسية 2010-2014 وفيها نقول إن أرقام هذا المخطط وخياراته لا يمكنها إلا أن تدخل الارتياح في نفوسنا، وتجعلنا

الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعلن رسميا عن اختتام الدورة الربيعية العادية لسنة 2010 في مجلس الأمة؛ شكرا للجميع، الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة
والدقيقة السابعة والأربعين مساء

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 12 رمضان 1431

الموافق 22 أوت 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587